العدالة الانتقالية في سوريا: ضرورة ملحة نحو مستقبل مستدام

تحديات وآفاق دعم الضحايا في سياق العدالة الانتقالية

ضمن سلسلة من رؤى قانونية للمجلس العربي حول العدالة الانتقالية في سوريا

" مشروع حقي "

اب / اغسطس 2025

دمشق - سوريا الحرة

مؤسسة المجلس العربي
ARAB COUNCIL FOUNDATION - registered in Geneva under licence no (CHE-228.730.069)
Address: Rue du Terreaux du Temple 22, 1201 Geneva Switzerland
| e-mail Justice@arabcouncil.foundation

الفهرس / المحتويات

مقدمة

أولا : التحديات الرئيسية التي تواجه العدالة الانتقالية في سوريا .

ثانيا : دعم الضحايا: حجر الزاوية في العدالة الانتقالية

ثالثا: قضية المفقودين

رابعا : لجنة الحقيقة في سوريا

خامسا : التوصيات

الخاتمة

المقدمة:

تمثل سنوات النزاع في سوريا جرحًا عميقا في نسيج المجتمع، مخلفة وراءها أعدادا هائلة من الضحايا والمعاناة الإنسانية التي يجب معالجتها على اكثر من صعيد الامر الذي يتطلب بالضرورة بالإضافة الى الجهود الحكومية مشاركة مجتمعية حقيقة تفضي الى قبول شعبي للنتائج المراد الوصول اليها .

ان أي تأخير إضافي في البدء في إجراءات عملية للعدالة الانتقالية ليس في مصلحة أي احد لأنه سيرسل رسالة الى الجناة بان الإفلات من العقاب متاح وقد يحصل، أيضا ان التأخير سيدخل الضحايا اوسرهم في حالة من عدم اليقين الامر الذي يفتح الباب امام الانتقام الامر الذي سيهدد أي جهود لبناء السلم الأهلي .

من ناحية أخرى ينبغي تكون قضية المفقودين في صلب في برامج العدالة الانتقالية حيث تسهم المعالجة العدالة لهذه القضية في انتاج حلول قابلة للصمود وقادرة على التأسيس لسلام مستدام.

ان تطبيق أركان العدالة الإنتقالية يعد أمراً جوهرياً لتجاوز إنقسامات الماضي وجراحه والتأسيس لدولة القانون ولسلام مستدام لا تتكرر فيه الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لذلك يجب تضمين العدالة الانتقالية في سوريا تدابير ذات صلة بالكشف عن الحقيقة بما في ذلك التحقيق في مصير المفقودين، وتقديم التعويضات للضحايا أو ذويهم، ومحاسبة الجناة، بالإضافة إلى ضمانات عدم التكرار التي تتأصل بشكل خاص على صعيد الدستور والقوانين الداخلية.

إن تحقيق سلام دائم ومستقر في سوريا لا يمكن أن يتحقق دون معالجة شاملة لإرث الماضي، وهذا هو جوهر العدالة الانتقالية.

تناقش هذه الورقة بعض التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا و تضع بعض التصورات التي يمكن ان تساهم في تصميم برامج العدالة الانتقالية وذلك من خلال وجهة نظر الضحايا وذوي المفقودين بالإضافة الى المقارنة تجارب الدول التي تطبق العدال الانتقالية في السياقات الخاصة بها و محاولة اسقاطها على السياق السوري مع مراعاة الخصوصية السورية .

يعالج القسم الأول التحديات الرئيسية التي تواجه العدالة الانتقالية في سوريا والافاق المتاحة لتحقيق العدالة الانتقالية فيها بيمنا يعالج القسم الثاني اليات فعالة لدعم الضحايا و نركز في القسم الثالث على قضية المفقودين كونها قضية محورية ويكز القسم الرابع على أهمية لجنة الحقيقة و اخيرا طورنا مجموعة من المقترحات خاصة بكل محور يمكن البناء عليها في تصميم برامج العدالة الانتقالية الخاصة بسوريا .

أولا : التحديات الرئيسية التي تواجه العدالة الانتقالية في سوريا

تعدد أطراف النزاع وتنوع الانتهاكات: يشهد الصراع السوري تعددًا في أطرافه وتنوعًا في الانتهاكات المرتكبة، مما يجعل من الصعب تحديد المسؤوليات وتطبيق العدالة بشكل شامل فقد ارتكبت قوات النظام السوري جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والقصف العشوائي للمدنيين ، كما أن تدخل قوى خارجية في الصراع أدى إلى تعقيد الوضع وزيادة صعوبة تحقيق العدالة.

غياب آليات العدالة الفعالة: لا تزال آليات العدالة الانتقالية في سوريا غير فعالة، وتفتقر إلى الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق العدالة فالمحاكم المحلية غير قادرة على التعامل مع حجم الانتهاكات المرتكبة، والمحكمة الجنائية الدولية لا تملك ولاية قضائية على سوريا و إن إنشاء آليات عدالة فعالة أخرى (محاكم خاصة او محاكم مختلطة) يتطلب تعاونا دوليا واسع النطاق، ودعما ماليا ولوجستيا كبيرا وهو غير متاح حاليا .

التحديات الاجتماعية والثقافية: يشهد المجتمع السوري انقسامات عميقة وتوترات طائفية، مما يجعل من الصعب تحقيق المصالحة الوطنية كما أن ثقافة الإفلات من العقاب متجذرة في سوريا، مما يتطلب جهودًا كبيرة لتغيير هذه الثقافة وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.

شعور الضحايا بان تضحياتهم ليست في سلم أولويات الحكومة الامر الذي قد يودي الى محاولة استفاء الحق بالذات و لاسيما حين يرى الضحايا او اسرهم الجناة طلقاء و انهم ما يزالون يمارسون حياتهم بشكل طبعي .

التحديات المعرفية / مصطلح : ان مصطلح العدالة الانتقالية هو جديد في السياق السوري و لذلك نجد ان الكثير من شرائح المجتمع اما لم تسمع به من قبل او انها تفسر هذا المقترح وفق رغباتها و من وجهة نظرها ، حيث ان البعض يرى ان العدالة الانتقالية هي فقط عفو ومسامحة وعفى الله عن ما مضى و الاخر يرها انتقام و تنفيذ الاعدامات الميدانية .

لذلك من الضروري نشر التوعية حول مفهوم العدالة الانتقالية لضبط سقف التوقعات و عدم تحميل المصطلح اكثر مما يحتمل فليست العدالة الانتقالية هي سبيل لإصلاح كل ما هو سيء في المجتمع وانما هي تساعد في معالجة الماضي و بناء المستقبل .

التأخر في احداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية : ان التأخر في احداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية و عدم فتح نقاش عام حول هذه الهيئة لتقديم أجوبة للعديد من التساؤلات المحقة حول ممن ستشكل هذه الهيئة ؟ وهل سيكون للضحايا واسرهم تمثيل حقيقي فيها ؟ ما هي مهامها ؟ صلاحياتها ؟ مدة ولايتها و هل ستكون تابعة للحكومة ام مستقلة ؟ ..... الخ .

كل هذه الأسئلة يجب البدء من الان بعقد جلسات نقاش حولها تضم الحكومة و خبراء و الضحايا و ذويهم و منظمات المجتمع المدني من اجل بناء تصور حول الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يكون الجميع شركاء في بنائهم و بالتالي يكون الجميع مستعدين للدفاع عنها و حمايتها .

بالرغم من كل التحديات المشار اليها سابقا الا انه لدينا فرصة للبدء بإجراءات تمهيدية للعدالة الانتقالية و الخطوة الأولية في ذلك هي بناء توافق وطني حول أولويات العدالة الانتقالية من خلال القيام بمشاورات مجتمعية موسعة تسهم خلق مساحات حقيقة للنقاش حول القضايا الرئيسية المرتبطة بالعدالة الانتقالية تفضي الى نشر التوعية حول مفهوم العدالة الانتقالية مما يودي الى دعم وتعزيز بناء موقف شعبي توافقي يضع احتياجات وأهداف المواطنين السوريين أولاً و يهيئ الجو العام حول الخطوات الحالية و المستقبلية لتطبيق العدالة الانتقالية و فهم معمق للسياق و الوضوح الكامل حول ما يمكن القيام به و ما لا يمكن القيام به .

ينتج عن هذه المشاورات مدخلات عامة و اطر زمنية واقعية يمكن ان تكوت أساس قويا لصياغة قانون العدالة الانتقالية ويجب التأكيد هنا على ان تكون هذه المشاورات مصممة لتشمل جميع أصحاب المصلحة و لا سيما مجموعات الضحايا و اسرهم مما يضمن سماع أصواتهم و فهم تصوراتهم حول شكل العدالة بالنسبة لهم مع التركيز على الدور الفعال الذي يجب ان تقوم به و سائل الاعلام و من الأهمية بمكان ان تعقد هذه المشاورات على المستوى المحلي في كل محافظة حيث تلعب الجهود المحلية دورا حيويا في تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا كما أن المجتمعات المحلية يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز المصالحة الوطنية وبناء السلام.

ثانيا : دعم الضحايا: حجر الزاوية في العدالة الانتقالية

لا يمكن تصور نجاح أي برنامج للعدالة الانتقالية في سوريا دون وضع دعم الضحايا في صميم أولوياته. فبعد سنوات طويلة من النزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يحمل الضحايا ندوبًا عميقة تتجاوز الأبعاد المادية لتشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية. إن تلبية احتياجاتهم وتمكينهم يمثل حجر الزاوية في بناء سلام دائم ومستقبل مستقر لسوريا.

ان دعم الضحايا في سياق العدالة الانتقالية سيحقق العدالة الشاملة حيث ان العدالة لا تقتصر على محاسبة الجناة، بل تمتد لتشمل إنصاف الضحايا وجبر الضرر الذي لحق بهم كما يسهم دعم الضحايا في تعزيز المصالحة الحقيقية من خلال مساعدتهم في تجاوز آلامهم وضمان مشاركتهم الفعالة وبذلك يكون المجتمع اكثر قدرة على تجاوز الانقسامات و المضي قدما نحو مستقبل مشترك .

ومن الاهمية بمكان ان نركز على ان دعم الضحايا سيكون له دور محوري في بناء الثقة في مؤسسات الدولة حيث تزاد ثقتهم بالمؤسسات الجديدة عندما يتم الاعتراف بحقوقهم و تلبيتها.

كما يجب الا يغيب عن بالنا العديد من التحديات التي تواجه دعم الضحايا في سوريا منها محدودية الموارد حيث قد تعيق القيود المالية تقديم دعم شامل ومستدام للضحايا كما ان احتياجات الضحايا ليست واحدة بل معقدة ومتعددة الامر الذي يتطلب منا فهم اكبر لهذه الاحتياجات وتصميم البرامج المناسبة لتبليتها بشكل فعال ، أيضا هناك غياب ثقة واضحة بالمؤسسات و المنظمات لذلك نحن بحاجة الى إعادة بناء ثقة معهم .

بناء على ما تقدم يجب أن يكون دعم الضحايا دعما شاملاً ومتعدد الأوجه ويشمل ما يلي :

- الدعم النفسي والاجتماعي: مساعدة الضحايا على تجاوز الصدمات والآثار النفسية للانتهاكات من خلال تقديم الاستشارات الفردية والجماعية، وبرامج الدعم النفسي المتخصصة لمساعدة الضحايا على التعامل مع الصدمات والضغوط النفسية.
- الدعم الطبي: توفير الرعاية الصحية اللازمة للضحايا الذين تعرضوا لإصابات جسدية من خلال توفير الرعاية الطبية الشاملة، بما في ذلك العلاج الجسدي والنفسي، وإعادة التأهيل للضحايا الذين تعرضوا لإصابات وتطوير مسارات إحالة موثوقة وذات كفاءة عالية .
- الدعم القانوني: مساعدة الضحايا في الوصول إلى العدالة والمطالبة بحقوقهم ، وتقديم المشورة القانونية، وتمثيلهم في الإجراءات القضائية.
- الدعم الاقتصادي: تمكين الضحايا من استعادة سبل عيشهم والمساهمة في إعادة بناء المجتمع من خلال توفير برامج التدريب المهني، والمساعدة في إيجاد فرص عمل، وتقديم المنح والمساعدات المالية لتمكين الضحايا اقتصاديًا.
- برامج جبر الضرر: تقديم تعويضات مادية ومعنوية للضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم من خلال تصميم وتنفيذ برامج شاملة لجبر الضرر المادي والمعنوي، بما في ذلك التعويضات الفردية والجماعية، وإعادة الممتلكات .
- إشراك الضحايا: ضمان مشاركة فعالة و ذات مغزى الضحايا ل في تصميم وتنفيذ جميع برامج العدالة الانتقالية المتعلقة بهم، والاستماع إلى آرائهم واحتياجاتهم .

- الحماية والأمان: ضمان سلامة الضحايا والشهود المشاركين في عمليات العدالة الانتقالية، وتوفير آليات حماية فعالة لهم.
- إحياء الذكرى والحقيقة: دعم جهود توثيق الانتهاكات، وإنشاء أماكن تذكارية، ورواية قصص الضحايا للحفاظ على الذاكرة الجماعية ومنع النسيان.

مقترح :يمكننا البدء من الان وعدم الانتظار الى حين صياغة قانون للعدالة الانتقالية واحداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية و ذلك بالاعتماد على منظمات المجتمع المدني و الجمعيات الخيرية و المبادرات المجتمعية حيث ان جميع هذه الجهات لديها برامج مخصصة لدعم الضحايا من خلال

١. توفير الخدمات المباشرة: تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني والصحي والاقتصادي للضحايا.

٢. توثيق الانتهاكات: جمع الأدلة وتوثيق شهادات الضحايا للمساهمة في جهود المساءلة وكشف الحقيقة.

٣. الدفاع عن حقوق الضحايا: رفع أصوات الضحايا والدعوة إلى سياسات وبرامج تلبي احتياجاتهم.

٣. بناء قدرات الضحايا: تمكين الضحايا من المشاركة الفعالة في عمليات العدالة الانتقالية والمطالبة بحقوقهم.

٤. ربط الضحايا بالموارد: تسهيل وصول الضحايا إلى الخدمات والدعم المتاح.

ودورنا هنا يكمن في توحيد و تنسيق هذه الجهود من خلال بناء نظم استجابة مركزية تضمن الوصول و عدم التكرار

ثالثا: قضية المفقودين

إن قضية المفقودين والمغيبين قسرا هي قضية وطنية سورية جامعة لجميع أطياف المجتمع السوري بمختلف محافظاته وانتماءاته الدينية والعرقية والسياسية والأيديولوجية بغض النظر عن الجهات المرتكبة لجرائم الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري كما ان قضية المفقودين لها ابعاد قانونية و إنسانية لا يمكن الفصل بينها ، و بالرغم من جميع الجهود التي قامت بها المنظمات الأممية والدولية والسورية وروابط عائلات المفقودين والمغيبين قسرا وروابط الناجين بهدف إيجاد حلول لقضايا المفقودين وللمغيبين قسرا الا ان جميع هذه الجهود لم تنجح حتى الآن بإحراز أي تقدم يذكر يضاف الى ذلك المشاهد التي انتشرت لأطلاق سراح المعتقلين من سجون النظام السوري التي رافقها تعامل غير احترافي مع الوثائق و العبث في المقابر الجماعية كل ذلك أدى تضيق فسحة الامل لدى الاسر و العائلات حول معرفة الحقيقة عما حصل مع أبنائهم وكشف مصيرهم و محاسبة المجرمين .

لذلك لابد من التأكيد على نقطتين في غاية الأهمية :

١. ان أي عمل من اجل معالجة قضية المفقودين يجب ان يكون وفق عملية تشميلية تكون الاسر و العائلات في صلبها .

٢. ان تكون الغاية منه دعم حق الاسر و العائلات معرفة الحقيقة و كشف مصر أبنائهم ومحاسبة المجرمين.

يشكل معالجة قضية المفقودين امرا أساسيا و ضرورياً في إطار تطبيق أركان العدالة الانتقالية، بما في ذلك الكشف عن مصير المفقودين، محاسبة الجناة، تكريم الضحايا وتقديم تعويضات لهم أو/و لذويهم، والمساهمة في ضمانات عدم التكرار في المستقبل

وإرساء دعائم السلام المستدام. غير أنّ تنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية وغيرها من الإجراءات القضائية ينبغي ألا يعيق وفاء الدولة بواجباتها في تزويد العائلات بأية معلومات دقيقة متاحة حول مصير المفقودين وعند الاقتضاء ملابسات وفاتهم .

للأسف الي الان لا يوجد رقم دقيق حول عدد المفقودين في سوريا و ذلك بسبب الازدواجية و التكرار الناجم عن عم التنسيق و التكامل بين جميع الجهات التي تعمل على هذه القضية سواء كانت الدولية او الوطنية لذلك من المهم جدا البدء في انشاء قاعدة بيانات مركزية تشمل أسماء المفقودين السورين او الغير سورين اللذين فقدوا في سوريا ، و بالمقابل لابد من البدد في تحليل الوثائق التي تم العثور عليها ف أماكن الاحتجاز في سوريا حيث من المتوقع ان تقدم الكثير من الإجابات حول مصير المعتقلين و المفقودين ان أي تأخر في القيام بهذا العمل سيكون له اثر سلبي على إجراءات العدالة في سوريا و بالتالي تأخير الوصول على الاستقرار و السلام ، لأنه لا يمكن الحديث عن سلم اهلي في سوريا دون تلقي الاسر و العائلات أجوبة موثوقة عن مصير أبنائهم و محاسبة المجرمين .

رابعا : لجنة الحقيقة في سوريا

من المهم جدا انشاء هيئة للحقيقة في سوريا و سنناقش في هذه الفقرة بعض المتطلبات الضرورية التي نراها حجر الأساس لتشكيل وعمل هذه اللجنة

١. متطلبات لجنة الحقيقة في سوريا :

٢. قانون للعدالة الانتقالية ينص صراحة على هذه اللجنة والنطاق الزمني لعملها .

٣. صياغة القانون الواجب التطبيق امامها

٤. مصادر المعلومات يجب ان تتمتع اللجنة بصلاحيات واسعة للحصول على المعلومات ولها الحرية في اختيار ما تراه مناسبا لذلك على سبيل المثال جلسات استماع و الوصول الى السجلات والوثائق التي عثر عليها في المراكز الحكومية او الغير الحكومية – التوثيقات اليت قامت بها الجهات الدولية او المنظمات السورية .. الخ

٥. من الهم جدا ان تنح هذه اللجنة صلاحيات الاحالة الى القضاء – اقتراح التعويضات – تقديم مقترحات حول اصلاح المؤسسات .

- تشكيلها :

١. تتألف هذه اللجنة من أعضاء لديهم خبرات عالية في مجال التوثيق و جميع الأدلة وتحليلها يتم وضع شروطا مرجعية واضحة لمن سيكون عضوا فيها

٢. يتم تسمية ثلث أعضائها من البرلمان و الثلث الاخر من الحكومة و الثلث الأخير من الضحايا وذويهم .

- ما يجب ان تتمتع به لجنة الحقيقة في سوريا مستقبلا :

A. - الاستقلال التام المكرس والمحمي بموجب الدستور .

B. - الشفافية في تعين أعضائها و الشفافية في النتائج التي توصلت اليها .

C. - القدرة على اتخاذ القرارات بحرية.

D. - الحيادية والموضوعية مع الحظر الصارم والحماية من تضارب المصالح .

E. - الاستقلالية عن السلطة التنفيذية والتشريعية من حيث اختيار الموظفين وتعيينهم والراتب والانضباط، وفترة وإعادة الانتخاب أو التعيين .

F. - الحفاظ على أمن وحماية الموظفين و الحماية من أي نفوذ أو تدخل أو تهديدات خارجية.

G. - ميزانية وتمويل مستقلين وكافيين

H. - صلاحيات نافذة وعقوبات كبيرة على كل من لا يمتثل لطلب التعاون او مشاركة المعلومات .

خامسا توصيات

- الإسراع في عقد جلسات المشاورات المجتمعية حول العدالة الانتقالية تكون تشميلية وعلى المستوي المحلي مما يضمن مشاركة اكبر عدد ممكن من السورين في عمليات العدالة الانتقالية .
- احداث المستودع المركزي للمعلومات تحفظ فيه كافة الوثائق التي تم جمعها من المراكز الحكومية و الغير حكومية مما يحمي الأدلة من العبث و التدمير .
- تطوير أداة للإبلاغ عن المجرمين المتورطين في الانتهاكات التي وقعت في سوريا توفر الحصول على قائمة بأسمائهم مما يسهل عملية ملاحقتهم لاحقا .
- تطوير الية للإبلاغ تتيح للضحايا الإبلاغ عن الانتهاكات التي تعرضوا لها .
- دعم و تسهيل انشاء روابط وجمعيات الضحايا مما يضمن سماع صوتهم و سهولة الوصول اليهم .
- دعم و تسهيل الأنشطة المرتبطة في البحث عن الحقيقة في المحافظات السورية الى حين احداث لجنة الحقيقة في سوريا .
- اجراء نقاشات موسعة مع خبراء و مختصين و أصحاب مصلحة حول لجنة الحقيقة .
- تشكيل فريق من الخبراء القانونيين للعمل على تطوير مقترح لأليات المحاسبة التي يمكن تطبيقها في السياق السوري ضمن برنامج العدالة الانتقالية .
- احداث الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وتحديد الية تشكيلها و مهامها وكافة الإجراءات المرتبطة بعملها .
- فتح نقاش موسع حول ما الذي يجب ان يتضمنه قانون للعدالة الانتقالية .
- التركيز على الدور المحوري و الهام الذي يمكن ان تقوم به وسائل الاعلام في مجال بناء برنامج العدالة الانتقالية من خلال اعداد برامج تلفزيونية مخصصة لهذا الغرض .

- الإسراع في تشكيل المجلس التشريعي كي يقوم بمهام في سن القوانين الضرورية للبدء بإجراءات العدالة الانتقالية .
- اتخاذ كافة الإجراءات الفورية و المستعجلة لحماية المقابر الجماعية من النبش والعبث والتدمير والنهب، وعدم المساس بها قبل توفر إطار قانوني وقدرة تقنية للتعامل مع المواقع والجثامين المستخرجة بطريقة مناسبة.
- تشكيل مجموعة عمل وطنية تسعى لمعالجة قضية المعتقلين والمفقودين في سوريا بطريق تضمن حق الاسر في كشف الحقيقة و محاسبة المجرمين ، لقطع الطريق على عمليات العبث في ملف المعتقلين و المتاجرة به ، بحيث تعتبر هي الجهة الوحيدة التي تعمل على هذه القضية
- تطوير قاعدة بيانات شاملة و موحدة نجمع من خلالها مع أكبر قدر ممكن من المعلومات المعتقلين / المفقودين بما في ذلك أسمائهم وأعمارهم وآخر مكان شوهدوا فيه .... الخ ، لتسهل عملية البحث عنهم .

الخاتمة :

إن تحقيق العدالة الانتقالية وتقديم الدعم الشامل للضحايا يمثل ضرورة أخلاقية وقانونية وسياسية لتحقيق مستقبل مستدام في سوريا. يتطلب ذلك تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السوريين أنفسهم والمجتمع الدولي، لضمان محاسبة المسؤولين، وجبر الضرر، ومنع تكرار الفظائع، وبناء مجتمع يسوده السلام والعدل ،

إن دعم الضحايا ليس مجرد واجب إنساني وأخلاقي، بل هو أيضًا عنصر أساسي لنجاح العدالة الانتقالية في سوريا من خلال توفير دعم شامل ومتعدد الأوجه، وإشراك الضحايا في جميع المراحل .

يمكن لسوريا أن تخطو خطوات حقيقية نحو التعافي وبناء مستقبل يسوده العدل والسلام يتطلب ذلك تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة السورية ، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي

المجلس العربي: بوابة المحاسبة والمساءلة (التقاضي الاستراتيجي) / مشروع حقي (دمشق)

اب / اغسطس 2025